اسما كان نحو من ومتى واين او حرفا كان فالجزاء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على مضمون الشرط والجزاء الكونهما كجملة واحدة نحو امن يضربك نضربه نحو من تضربه تضربه وكذا اين من يضربك اضربه وكذا اين تاتني اتك بالجزم ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام نحو من ان اضربه يضربني لان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام فيقول ان تاتني اتيك بتقدير اتيك ان تاتني وكذا امن تزره يكرمك بالرفع والحق هو الاول وهو مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما تلغى اذا تقدم عليها ما هو الجواب كما تقدم وههنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل الجواب لها والاستفهام داخلا على الشرط والجزاء معا كدخول الموصول عليهما معا في نحو جاءني الذي ان تاته يشكرك بجزم يشكرك والدليل عليه قوله تعالى افان مت فهم الخالدون والفاء في فهم جواب الشرط وهي فاء السببية ولو كان التقدير افهم الخالدون لم تقل فان مت بل كان نقول افان مت فهم الخالدون اي افهم الخالدون ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الفاء **واما الهمزة الداخلة على اذا** فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع جزائها لانه ليس بجزاء كما مر في الظروف المبنية فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه ومن ثم لم يجئ الفاء في قوله ائذا كنا عظاما ورفاتا انا لفي خلق جديد اذا متنا وهذا اكثر انما يكرر الاستفهام في اءنا نحو قوله تعالى ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان تدخل على ما هو في موضع الجواب كما كرر في قوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين لما طال الكلام والفاء في فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله لمبعوثون مع ان فيه همزة الاستفهام وان ولا يعمل في غير هذا الموضع ما بعدهما فيما قبلهما وذلك للغرض الذي ذكرناه في الظروف المبنية فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائم يوم منصوب بقائم على الصحيح مع كونه خبرا لان لغرض اذكره هناك **ثم اعلم** ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت ان يكون الشرط الثاني مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سالت فان اعطيتك فعلي كذا لان الاعطاء بعد السؤال وان قصدت العطف للاداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاء ولم معنى اعني الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء كقوله

فان عترت بعدها ان وألت نفسي من هاتا فقولا لا لعا

فهو مثل والله ان اتيتني لاتينك فتالي الشرطين لفظا اولهما معنى ومثل ان تبت ان تذنب ترحم اي ان تذنب فان تبت ترحم وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سالت ان لقيتني ان دخلت الدار اعطك اي ان دخلت الدار فان لقيتني فان سالتني اعطك فقوله فان سالتني مع الجزاء جواب فان لقيتني وقولك فان لقيتني مع جزائه جواب الخ

دخلت

٣٦١

دخلت فعلى مذهب الاخفش ان كان اكثر **قوله واما للتفصيل والتزم** حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل هو معمول المحذوف مطلقا وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني **اعلم** ان اما موضوعة لمعنيين للتفصيل مجمل نحو ولكن هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى اخرها وتقصد به استلزام شيء لشيء اي ان ما بعدها شيء يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شيء لشيء اي استلزام الشرط للجزاء كما ذكرنا في الظروف المبنية والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد يتجرد عنه وقد التزم بعضهم كونها بذلك المعنى ايضا فيها في جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله فاما الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى التزام التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فبان نقول هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتض بتكرارها كما ذكرنا من قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدي الى الاستثقال لطولها ايضا وايضا لغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو يكون الملزوم في جميع الكلام تفسيره ذلك ان اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد قائم يعني ان يكن اي ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا اجزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء على ما تبين لك لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من شيء واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدا والخبر لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرض الكلي وهو لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض وتحصيله جاز وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط المكثر الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء اخر الا ترى ان خبر المبتداء بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده وحصل لهم ايضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ولو لم يقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في اول الكلام وكذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به او الظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان لحكم والمعنى ان عدم القهر

وهو معمولها وخبرها

وحصر

اصل

لان التقدير اذا نحن نحن في خلق جديد

وقف همزة الاستفهام دليل لا يعمل ما بعدها فيما قبلها الا في هذا الموضع

Copyright King Saud University